

Distr.: General  
12 March 2007

# الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون  
البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/61/425/Add.2)]

٢١٢/٦١ - مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محددة  
تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير  
الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير  
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات  
المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣  
و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup> ونتائج مؤتمر القمة العالمي  
لعام ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup>،

وإذ تحيط علماً بإعلان رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإئتمانية<sup>(٤)</sup>،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، الذي ازداد سوءاً بالبعد عن  
الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) A/C.2/61/3، المرفق.

(٤) A/60/308، المرفق.

عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

**وإذ تعرب عن دعمها** للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من الصراع بغية تمكينها من القيام، حسب الاقتضاء، بإصلاح وإعادة تنظيم الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية وفقا لأهداف وغايات برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٥)</sup>،

**وإذ تشير** إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٦)</sup>، وهي مبادرة تهدف إلى تعجيل التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، حيث إن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

**وإذ ترحب** بعقد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالنقل، في بوسان، جمهورية كوريا، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والذي اعتمد إعلان بوسان بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ<sup>(٧)</sup>،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٨)</sup>؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق

(٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٦) A/57/304، المرفق.

(٧) E/ESCAP/MCT/Rep.

(٨) A/61/302.

والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٤ - تشجع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية، وبخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، على تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ الأولويات الخمس المحددة في برنامج عمل ألماتي<sup>(٩)</sup>، وخصوصاً لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية؛

٥ - تؤكد من جديد أهمية التجارة والتيسيرات التجارية بوصفهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتدعو إلى الاستئناف المبكر لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية وإنهاءها بنجاح بنتائج إئتمانية المنحى، التزاماً منها على نحو تام بالولاية المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري<sup>(٩)</sup> وإطار العمل الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤<sup>(١٠)</sup> وإعلان هونغ كونغ الوزاري<sup>(١١)</sup>؛

٦ - تشدد على أنه ينبغي إدماج المساعدات المقدمة من أجل تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات إعادة الهيكلة لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٧ - تشير إلى أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي، على النحو المتوخى في فقرتيه ٣٨ و ٣٨ مكرراً؛

٨ - تشدد على ضرورة زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. بمشاركة الجهات المانحة، وكذلك التعاون فيما بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية؛

(٩) A/C.2/56/7، المرفق.

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاح على: <http://docsonline.wto.org>.

(١١) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاح على: <http://docsonline.wto.org>.

٩ - هيب بالمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتشجيعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج جيدة التنسيق وتماسكة للمساعدة التقنية في مجال النقل العابر؛

١٠ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقاً للولاية الممنوحة له في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي<sup>(١٢)</sup>، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات العاملة داخل منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضاً إلى المكتب أن يكتف الجهود المبذولة لوضع مؤشرات فعالة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية؛

١١ - **تقرر** عقد اجتماع استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨، وفقاً للفقرة ٤٩ منه؛ وينبغي للاستعراض أن تسبقه، حيثما يكون ضرورياً، أعمال تحضيرية فنية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي تقوم على أسلوب للمشاركة أكثر فعالية وأفضل تنظيمًا وأوسع نطاقاً، وينبغي للاستعراض أن ينظم في حدود الموارد المتاحة؛ وينبغي استخدام الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك الآليات التابعة للجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة استخداماً فعالاً في عملية الاستعراض؛ ووفقاً للفقرة ٤٩ أيضاً، ينبغي لمكتب الممثل السامي أن ينسق العملية التحضيرية وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية أن تقوم، في إطار ولاية كل منها، بتوفير الدعم الضروري لعملية الاستعراض؛

(١٢) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

١٢ - تشجع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية وكذلك الكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر"؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لاجتماع استعراض منتصف المدة.

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦